

انتشار الفساد يقطع الطريق على محاولة التغيير في العراق

ميليشيا شيعية لمستثمر أجنبي: نحن القانون



نفت العراق رمز الثروة المنهوبة

ولم تحصل على الاعتماد والترخيص اللازمين. وليس مطار بغداد سوى واحدة من البوابات الاقتصادية التي تسيطر عليها الميليشيات الآن. فقد استخدمت تهديد داعش لتثبيت أقدامها في معظم الحدود البرية للبلاد وسيطرت على معظم التجارة عبر الموانئ الجنوبية للعراق لأكثر من عقد من الزمان.

ولا يخفى الصحفي وورث الولايات المتحدة من المسؤولية عما آل إليه العراق من فساد عظيم قاتلا في تقريره إن واشنطن متورطة بشدة في كل هذا، ليس فقط لأن غزوها دمر البلاد بل لأنها تقدم الأموال التي يستفيد منها الفاسدون، إذ لا يزال الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك يمد العراق بما لا يقل عن 10 مليارات دولار سنويا بالعملة الصعبة من مبيعات النفط. وقد تم تمرير الكثير من ذلك إلى البنوك التجارية ظاهريا لتغطية الواردات لكن العملية اختفت منذ فترة طويلة عصابات غسل الأموال. ويستدرك كاتب التقرير بالقول ربما تكون إدارة ترامب قد صدمت الميليشيات العراقية بالاعتقال غير المتوقع في يناير الماضي لقاسم سليمانني قائد فيلق القدس الإيراني الذي قتل في قصف قرب مطار بغداد الدولي بصحبة أبو مهدي المهندس نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي، لكن الوكلاء الإيرانيين مثل كتائب حزب الله لا يبدون قلقا مفرطا، فهم يعرفون أن الرئيس ترامب ليس لديه شغف كبير بالحرب خاصة في ظل جائحة كورونا، وأن الأولوية القصوى هي الحفاظ على نظام عراقي يتم فيه بيع كل شيء.

وعن حظوظ مصطفى الكاظمي في إصدارات قدر من التغيير، يقول تقرير نيويورك تايمز إن جائحة كورونا دفعت العراق إلى حافة أزمة وجودية. وأدى الانهيار العالمي للطلب على النفط إلى انخفاض الأسعار بشكل تاريخي ما أدى إلى صدمة رهيبية للبلد يعتمد اقتصاده بالكامل تقريبا على عائدات النفط، الأمر الذي يوفر فرصة استثنائية لرئيس الوزراء الجديد لمواجهة أكثر مشاكل بلاده صعوبة، حيث يمكن اعتبار الفساد قضية حياة أو موت تحتم الاقتصاد بين إطعام الشعب أو إثراء اللصوص الحاكمين.

لكن الكاظمي قليل الحيلة بمواجهة هذا التحدي الكبير لا يمكنه، بحسب التقرير ذاته، أن ينجح ما لم تغتنم الولايات المتحدة هذه الفرصة لإلغاء بعض الأضرار التي ألحقها بالعراق ولخلق قضية مشتركة مع المظاهرين الذين ياملون بإعادة بناء بلادهم على أساس جديد.

للولايات المتحدة، فقد استخدمت عائلات البارزاني والطالباني في إقليم كردستان سيطرتها على عقود تلك المنطقة وبنكها المركزي لتصبح غنية للغاية. أما رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي وحلقة المقربين منه فما زالوا يسجلون حضورا على الساحة السياسية العراقية. ومقتدى الصدر رجل الدين الشيعي الزبقي هو عراب آخر يشتهر أتباعه بتقاضى عمولات ضخمة.

ولقد كان من المفترض أن يتلقى النظام العراقي الفاسد هزة عام 2014، عندما استولى تنظيم داعش على المناطق والمدن، لكن عوضا عن ذلك كانت النتيجة الرئيسية هي ظهور سلالة جديدة من الطفيليات: الميليشيات التي ساعدت في هزيمة داعش والمعروفة مجتمعة باسم الحشد الشعبي.

والحشد هو اتحاد فضفاض لجماعات مسلحة بعضها موجود منذ عقود. وفي عام 2016 اعترف رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي وأصبح كجزء من قوات الأمن في البلاد وأصبح منتسبهه بتقاضون رواتب منظمة مثل الجنود والضباط في الشرطة.

ومن بين أقوى تلك الفصائل، كتائب حزب الله المحاطة بالغموض على الرغم من مكانتها البارزة. إذ يقول مايكل نايتس المحلل في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى الذي تابع الفصل منذ تأسيسه "لا نعرف شيئا تقريبا عن القيادة". وقد بنت الكتائب إمبراطورية اقتصادية من خلال شق طريقها إلى الشركات الشرعية والعقود الحكومية. ومن بين مشاريع الميليشيات الأقل شهرة والأكثر إثارة للقلق تقدمها التدريجي للسيطرة على مطار بغداد.

وقد بدأ الأمر قبل عدة سنوات عندما بدأت كتائب حزب الله وميليشيا عصاب أهل الحق المدعومة بدورها من إيران في وضع العمال الموالين لهما في جميع أنحاء المطار بشكل خفي وفقا لمسؤول كبير.

وفي أواخر أكتوبر الماضي حصلت شركة هي واجهة لكتائب حزب الله على عقد مدته 12 عاما في مطار بغداد والبصرة تبلغ قيمته عشرات الملايين من الدولارات سنويا، على الرغم من أن الشركة كان عمرها شهرين فقط

انتشار الفساد وتغلغه في مفاصل الدولة العراقية جعله بمثابة سلطة موازية تمتلك جميع مقومات البقاء وممانعة أي محاولة للإصلاح والتغيير ولو وقفت وراءها إرادة صاحب أهم منصب تنفيذي في البلاد؛ رئيس الوزراء نفسه الذي سيكون من الصعب عليه تفكيك منظومة وأسعة من الفاسدين يتكامل فيها دور السياسيين النافذين مع سلاح الميليشيات، وهو ما ينطبق على رئيس الحكومة الحالي مصطفى الكاظمي الذي يبدو في موقف محرج بعد أن رفع من سقف وعود الإصلاح أعلى مما تصل إليه قدراته الفعلية.

بغداد - حملت الاحتجاجات العائدة بقوة إلى الشارع العراقي مؤشرا على شيوع حالة اليأس بين عموم العراقيين من قلب السجل الكويتي الدائر حول ورسوخ القنعة باستحالة الإصلاح من داخل منظومة الحكم التي أظهر تقرير حديث تغلغل الفساد داخلها وانتشاره في مختلف مفاصلها، بحيث يصبح حديث رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي عن التغيير والإصلاح ضربا من الوهم بغض النظر عن مدى صدق نواياه، وذلك بسبب وجود سلطات موازية قوية ونافذة تسهر على رعاية الفساد وحمايته لأنه يمثل بدين وجود ومصدر حياة لها. وأورد تقرير لصحيفة نيويورك تايمز تفاصيل صادمة عن المدى الذي وصل إليه الفساد في العراق، حتى أصبحت الفصائل والميليشيات متحكمة في قطاعات حيوية وتدير وزارات وتحول مواردها لمصلحتها، وذلك في غياب تام لقوانين الدولة حتى أن أحد الفصائل اعتبر أنه هو القانون نفسه، وذلك لتبرير استيلائه على مشروع تابع لأحد المستثمرين، وفق ما يورده التقرير الذي أعده الصحفي الأميركي روبرت وورث استنادا إلى تجربة عملية في العراق.

وعادت الاحتجاجات مؤخرا إلى شوارع عدد من المدن الرئيسية العراقية، لاسيما العاصمة بغداد، منذرة بأزمة حادة للنظام القائم، كون مجيء حكومة الكاظمي يعد آخر فرصة لإنقاذ ذلك النظام عبر إدخال إصلاحات عميقة لئلا يهاجمها رئيس الوزراء لكنه بدأ عاجزا عمليا عن تنفيذ أي منها كونها تتناقض جوهريا مع مصلحة الطبقة الفاسدة التي توسعت كثيرا وتمكنت من الإسهام بدواليب السلطة ومراكز القرار وتفصيله وفق مصلحتها وفرضه بقوة سلاح الميليشيات المرتبطة عضويا بماكنة الفساد.

ويورد كاتب التقرير قصة مستثمر عربي استولت كتائب حزب الله، الميليشيا القوية ذات العلاقة الوثيقة مع الحرس الثوري الإيراني، على مشروعه الاستثماري الذي أقامه في مطار بغداد الدولي بالاستناد إلى عقد حكومي وأجبرته على مغادرة العراق تحت

الكويت تنزع فتيل خلاف مع مصر

والكويت - وعدت الكويت بمراجعة قرار وقف رحلات الطيران إلى مصر الذي كانت اتخذته في إطار إجراءاتها للتوقفي من وباء كورونا، لكنه فجر حالة من التعلل لدى الجانب المصري بالنظر إلى ما سيمثله من تضيق على حركة الإلزام من المصريين العاملين في الكويت.

وقال مصدر دبلوماسي طلب عدم التصريح بهويته إن الكويت أرادت بقرار المراجعة تفادي إشكال مع الجانب المصري كانت وسائل إعلام ومواقع التواصل الاجتماعي قد عملت على تغذيته وتوجيهه بمجرد صدور القرار الأول الذي ضم مصر إلى 30 وجهة أخرى صنفت كمصدر محتمل لغايروس كورونا ما يستوجب قطع خطوط الطيران معها.

وأوضحت المصادر أن وزارة التربية الكويتية ستشهد نقضا حادا في أعداد معلميها ما يحتم ضرورة اتخاذ قرارات سريعة للحفاظ على سير المنظومة التربوية في ظل نقص أعداد المعلمين.

كما تقدمت الهيئة العامة للرياضة الكويتية بطلب إلى الأندية والاتحادات، لتزويدها بكشوفات عن أسماء المدربين والألعابين الأجانب الموجودين حاليا في الدول المحظور دخول رعاياها إلى الكويت بموجب القرار الأخير للسلطات الصحية لمحاولة إقرار استثناءات تجزئ للمحظورين دخول الكويت خاصة في ظل استعداد الهيئة لعودة النشاط الرياضي خلال الشهر الجاري بعد تجميده لأشهر بسبب جائحة كورونا.

وفي حال عدم استثناء المدربين والألعابين الأجانب المرتبطين بعدد كبير من الأندية الكويتية من قرار الحظر الجديد، فإن اتحاد كرة القدم الكويتي سيجتمع في العاشر من أغسطس ليتخذ قرارا بشأن مصير موسم 2019-2020 والذي كان مقررا استئناف مبارياته يوم 11 من الشهر الجاري.

ووسط مطالبات الاستثناء، أوضح مصدر كويتي مسؤول أنه إذا تواجد أحد مواطني الدول المحظورة في دولة مسموح لها بدخول الكويت، فإنه لا يمنع من دخوله البلاد، شريطة أن يقيم في تلك الدولة ما يزيد على 14 يوما ويلتزم بالاشتراطات الصحية المطلوبة لدخول الكويت.

ويتواجد عدد كبير من المصريين في الكويت حيث يعملون في مختلف القطاعات بما في ذلك قطاعا الصحة والتعليم. وكانت الجالية المصرية دائما في قلب السجل الكويتي الدائر حول قضية التركيبة السكانية وكثرة عدد الوافدين، وهو سجل تصاعد بشكل استثنائي مع الظروف الضاغطة التي فرضتها جائحة كورونا على الاقتصاد الكويتي.

وشكا أفراد من تلك الجالية مما اعتبروه استهدافا منهجا لجالياتهم دون غيرها. وقال أستاذ علم اجتماع في جامعة الكويت "إذا قرأنا ما يكتب في وسائل التواصل نصاب بالخوف من فيديوهات وتغريدات متعاقبة بين الكويتيين والمصريين تتبادل الاتهامات الواهية. وهذا ما يجب وضع حد له من قبل السلطات المعنية فورا".

من يدبر للوقية بين المصريين والكويتيين على تويتر

19 ص



لكورونا أحكامه